سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٧)

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى

يوليو ٢٠٠٣

شكر و تقدير

تتقدم الدكتورة/ سهير أبو العينين بكل الشكر و التقدير لكل أعضاء الفريق البحثى من داخل و خارج المعهد على كل ما بذلوه من جهد فى سبيل انجاز هذا البحث.

و قد ساهم فى صياغة البحث فى شكله النهائى أعضاء الفريق البحثى على النحو التالى: الفصل الأول من البحث قام باعداده د/ حجازى الجزار؛ و الجزء الأول من الفصل الثانى قامت باعداده د/ نيفين كمال حامد؛ أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد قام باعداده أ.د/ السيد عبد العزيز دحية. و قامت أ.د/ فتحية زغلول باعداد الجزء الأول من الفصل الثالث؛ أما الجزئين الثانى و الثالث من هذا الفصل فقد اشترك فى اعدادهم كل من أ.د/ سهير أبو العينين و د/ أمانى الريس و د/ وفاء مصيلحى.

و لا يفوتنى أن اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة/ هدى أبو شادى، رئيس قطاع المتابعة والموازنات بوزارة التخطيط، على تعاونها غير المحدود فى توفير البيانات و المعلومات اللازمة للبحث، و كذلك فى تقديم الآراء و الملاحظات القيمة التى ساهمت فى اثراء البحث.

و يتقدم الباحث الرئيسى بشكر خاص و تمنيات بدوام التوفيق و النجاح لشباب الباحثين فى الفريق البحثى: الباحث/ محمد حمدى المسلمانى، الباحثة/ داليا رضا العدل و الباحثة المساعدة/ نيفين عبد العزيز حسين، و ذلك على حماسهم و اخلاصهم فى الأداء و تميزهم الواضح فى حب العلم و التعلم و العطاء.

و فى النهاية ما كان لهذا البحث أن يخرج إلى النور بدون الجهود الكبيرة التى بذلها كل من السيدة/ نهلة حسن و السيد/ محمد النجار فى كتابة البحث و اخراجه فى شكله النهائى، لذا يتوجه الباحث الرئيسى و كل أعضاء الفريق البحثى بكل الشكر و التقدير لكل منهما.

الباحث الرئيسى

أ.د. سهير أبو العينين

فريق البحث

أولا : من داخل المعهد :

أ.د. سهير أبو العينين	الباحث رئيسى
أ.د. السيد عبد العزيز دحية	
أ.د. فتحية زغلول	
د. نيفين كمال حامد	
د. امانى الريس	
د. حجازى الجزار	
د. وفاء مصيلحى	
أ. محمد حمدى المسلمانى	
أ. داليا رضا العدل	
أ. نيفين عبد العزيز حسين	

من خارج المعهد

أ. هدى أبو شادى	رئيس قطاع المتابعة والموازنا
	بوزارة التخطيط

سكرتارية

نهلة محمد حسن

محمد النجار

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى

١-١-١ النظرية الكلاسيكية

١-١-٢ النظرية الحديثة ذات النمو الخارجى

١-١-٣ نظرية النمو الحديثة

١-٢ تقييم تجارب النمو فى بعض الدول

١-٢-١ ظاهرة النمو فى الاقتصادى اليابانى

١-٢-٢ ظاهرة نمو الاقتصاد الكورى

الفصل الثانى:

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

٢-١ العوامل المحددة لنمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠/٢٠٠٢)

٢-١-١ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٤)

٢-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٢)

أولاً: تطور الناتج المحلى الاجمالى

ثانياً : تطور التراكم الرأس المالى

ثالثاً : تطور التعامل مع العالم الخارجى

رابعاً: التقدم التكنولوجى

خامساً: العوامل المؤسسية

٢-٢ معوقات ومشاكل التنمية فى الاقتصاد المصرى

٢-٢-١ ضعف معدل الادخار والاستثمار

٢-٢-٢ ضعف الإنتاجية

٢-٢-٣ مشاكل تتعلق بالأداء الحكومى والإطار التشريعى والمؤسسى

٢-٢-٤ ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

الفصل الثالث :

أهم نماذج النمو الاقتصادى وتجارب التطبيق على مصر

٣-١ مراجعة لأهم نماذج النمو الاقتصادى

٣-١-١ النماذج النيوكلاسيكية

٣-١-٢ النظرية الجديدة للنمو

٣-١-٣ بعض نماذج النمو الداخلى

٣-١-٤ الدراسات التطبيقية

٣-٢ بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر

٣-٢-١ تقدير آثار تراكم رأس المال و التقدم الفنى

٣-٢-٢ تقدير آثار الانفاق الحكومى و الاستثمار البشرى و حرية التجارة

٣-٣ اقتراح نموذج للنمو فى مصر : بعض الاتجاهات العامة للتطوير

الخلاصة والنتائج

مقدمة

بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى في مصر تحقق قدر من النجاح في القضاء على كثير من الاختلالات التي كانت قائمة، و لكن لم يتحقق نفس النجاح فى الانطلاق في مسار النمو الاقتصادى.

فى تصنيف البنك الدولى لدول العالم فقاً لمستوى الدخل تقع مصر فى فئة الدول متوسطة الدخل (يبلغ متوسط دخل الفرد في عام ٢٠٠١ حوالى ١,٤ ألف دولار)، هذه الفئة تنقسم إلى مجموعتين: دنيا و عليا، و تقع مصر فى الفئة الدنيا و معها من الدول العربية كل من الأردن و العراق و سوريا و الجزائر و تونس و المغرب، و فيها أيضاً روسيا والصين . أما المجموعة العليا من هذه الفئة للدخل فتضم كل من لبنان و ليبيا و عمان والسعودية. أما الدول العربية فى فئة الدخل المنخفض فتضم السودان و موريتانيا و الصومال واليمن، و تضم من غير الدول العربية الهند و كوريا الشمالية. و جدير بالذكر أن إسرائيل تصنف مع الدول المتقدمة فى الفئة العليا من الدخل.

و يرصد تقرير البنك الدولى عن توقعات النمو فى العالم فى ٢٠٠٣ متوسطات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المختلفة فى الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠٠١ ، و توضح البيانات أن متوسط معدل نمو الناتج المحلى فى مصر بلغ فى السبعينات ٦.٦ % و فى الثمانينات ٥.٥ % ، فى التسعينات ٤.٤ % و فى عام ٢٠٠١ بلغ ٢,٩ % و يقدره لعام ٢٠٠٢ بمتوسط ١ %. و رغم وجود بعض الاختلاف بين هذه التقديرات و بين تقديرات وزارة التخطيط إلا أن م يؤكد الاتجاه التنازلى أن معدل نمو الناتج المحلى فى الخمس سنوات الأخيرة لم يتجاوز ٣,٥ % وانخفض إلى ٣ % فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ و متوقع ألا يتعدى ٢,٥ % فى العام القادم.

و لا يخفى على أحد أن هذا المستوى لمعدل النمو لا يفى بأى حال من الأحوال بطموحات المستقبل بالنسبة للمصريين و لا بالنسبة للطاقات الكامنة فى مصر.

و تسعى مصر فى المرحلة الحالية إلى حشد جهودها و طاقاتها و كافة مواردها للوصول إلى أفضل الطرق و أسرعها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى بمعدلات مرتفعة ومستمرة.

و لعل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية توضح أكثر من أى وقت مضى أن تحقيق النمو لم يعد مطلوباً فقط لزيادة رفاهية الشعوب ،و إنما اصبح ضرورة حتمية لمواجهة أخطار من شأنها تهديد الأمن القومى.

و يلاحظ أن الاهتمام بقضية النمو الاقتصادى لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل أن تجدد الاهتمام بهذا الموضوع و ازدهار الأدبيات المرتبطة به قام -كالمعتاد- في الدول الغربية وأصبح واضحاً بشكل خاص فى العقدين الأخيرين. كما أن نجاح تجارب النمو المتميزة في جنوب شرق آسيا ثم الأزمات المالية التي مرت بها دفعت عدد كبير من الاقتصاديين إلى تحليل و تقييم هذه التجارب لتحديد أهم العوامل المحددة للنمو و لاستمراريته.

ومع تطور أدوات التحليل الكمي والنمذجة فإن النظريات المختلفة يصاحبها نماذج رياضية لتوضيح أهم الفروض و قياس النتائج التي تقوم عليها هذه النظريات، كما تقوم على هذه النماذج عديد من الدراسات التطبيقية لاختبار النظريات من ناحية، ولتفسير محددات ومصادر النمو فى الدول المختلفة و تفسير أسباب اختلاف مسار النمو بينها من ناحية أخرى.

وفى مصر يلاحظ عدم كفاية الدراسات التي تسعى إلى تحليل و تفسير شكل مسار النمو فى مصر و استخلاص أهم العوامل المؤثرة و التى يمكن أن تفيد فى صياغة سياسات اقتصادية مناسبة.

وتحاول الدراسة الحالية أن تقدم مساهمة في هذا المجال، و ذلك بمراجعة النظريات المختلفة وصولاً إلى أهم العوامل المحددة للنمو فى الفكر النظرى ، و كذلك تقييم تجارب النمو فى بعض الدول – بالتحديد اليابان وكوريا – وأهم الخصائص المميزة لها و أهم مصادر النمو فيها، و هو ما يتناوله الفصل الأول من البحث.

أما الفصل الثانىفيتطرق إلى تحليل تطور الاقتصاد المصرى منذ الستينات و مسار نمو الناتج المحلي و أهم المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تواكبت و تفاعلت معه، و يتعرض أيضاً لأهم المشكلات التى تشكل عوائق فى مسار النمو.

و يستعرض الفصل الثالث أهم نماذج النمو الاقتصادى و بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر ، و ينتهى باقتراح بعض الاتجاهات العامة للتطوير ولاستكمال المهام

المطلوبة لنمذجة النمو فى مصر، و ذلك تمهيداً لاستكمال الجزء الثانى من الدراسة و الـــذى من المفترض أن يقدم صياغة مقترحة لنموذج للنمو للاقتصاد المصري و نتائج تطبيقه.

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى

مع حلول منتصف الثمانينات استحوذ النمو الاقتصادى على اهتمام الباحثين فى المجال الاقتصادى من جديد ،واليوم أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل المحور الرئيسى لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وربما فاق الاهتمام به ذاك الاهتمام الذى نالته دراسات ما يسمى فى أدبيات التنمية بالتقلبات الاقتصادية فى الأجل القصير.

والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادى وخاصة فى الأجل الطويل، تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصراً أساسيا، بل حاسماً، من عناصر التنمية. فالإختلافات فى مستويات المعيشة وفى مراحل التنمية ، فيما بين الدول، ترجع فى أصلها إلى الإختلافات الحادة بين الدول فى معدلات النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل.

وحتى الإختلافات الصغيرة فى معدلات النمو الاقتصادى عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن، يصبح لها مستتبعات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتى استحوذت على انتباه معظم دارسى النظرية الاقتصادية الكلية لفترة طويلة من الزمن.

وكما يقول "إدوارد دنسن" (Denison, E. F, 1967) أن النمو الاقتصادى أصبح هدفاً قومياً لكل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتنافس المحتدم الآن بين الشعوب والأمم يرجع فى أصله إلى التنافس فى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر تزايداً.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض مراجعة تاريخية للأدبيات الخاصة بالنمو الاقتصادى والعوامل المحددة له. وتهدف الدراسة أيضاً إلى الإجابة على السؤال الهام والخاص بجوهر محددات النمو وهو : لماذا تختلف معدلات النمو بين الدول؟ ولماذا تختلف من وقت لآخر؟

التعريف بالنمو الاقتصادى:

يعرف بعض الكتاب النمو الاقتصادى على أنه مجرد الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى والذى لايرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أى نوع،اقتصادية كانت أو اجتماعية (العيسوى إبراهيم ١٩٨٩) .

ويشير كوزنتس (Kuznets, Simon, 1959) فى تعريفه للنمو الاقتصادى، إلى ثلاث عناصر رئيسية :

- ارتفاع متواصل فى الإنتاج
- تقدم تكنولوجى
- حدوث تغييرات فى الإطار المؤسسى والسلوكى للافراد.

ويضيف كالدور (Kaldor . N,1957) بعض الخصائص الهامة فى تعريفه للنمو الاقتصادى، حيث أشار إلى أن النمو الاقتصادى يعنى الزيادة المستمرة فى حجم مخرجات الانتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى فى بعدها الزمنى الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادى المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التى تلى فترة ركود طويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة.

ويؤكد" Kaldor " أيضاً على أن مفهوم النمو الاقتصادى الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقى، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلى. كما أشار إلى أن الزيادة فى متوسط دخل الفرد غالباً ما تأتى من التجديدات أو الإبتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة فى عمليات الانتاج والاقتصاد .

من العرض السابق يتضح أن مفهوم النمو الاقتصادى يعد أحد الموضوعات الهامة فى النظرية الاقتصادية الكلية ، كما أن المفهوم يتضمن بطبيعته بعداً ديناميكياً يدفع إلى التطور عبر الزمن ، هو ما يفسر تعدد وتطور المحددات الخاصة به عبر الفترات الزمنية المتعاقبة كما سنرى فى الجزء التالى.

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى:

تعددت نظريات النمو الاقتصادى خلال المراحل الزمنية لتطورها. وبوجه عام يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات فكرية أساسية كما يلى:

١-١-١النظرية الكلاسيكية:

تضم هذه المجموعة من النظريات أراء كل من آدم سميث١٧٧٦ ودافيد ريكاردو ١٧٨١ ،بالاضافة إلى فرنك رامزى،١٩٢٨ وجوزيف شومبيتر ، وغيرهم كثير ممن يطلق عليهم بالاقتصاديين الكلاسيك (Barro, Robert and Sala, Martin, 1995).

وقد ظهرت فى البداية الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية فى كتابات آدم سميث عن ثروة الأمم والعوامل المحددة لها والتى تقوم على افتراض أساسى وهو أن الأرض هى مصدر الثروة . وقد أشار سميث إلى دور كل من انتاجية العمل ، ونسبة القوة العاملة إلى جملة السكان فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى اللازم لزيادة ثروة الأمة. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بكل من دور التخصص وتقسيم العمل ومعدل الادخار القومى كعوامل حاسمة فى زيادة الانتاجية والتراكم الرأسمالى.

وجاءت أفكار ريكاردو عن النمو متفقة بصفة عامة مع ما قدمه آدم سميث من أفكار، وإن اختلفت عنها فى بعض الإضافات التفصيلية التى ناسبت التطور الاقتصادى والزمنى فى تلك الفترة. فعلى سبيل المثال لم يهتم ريكاردو كثيراً بمسألة التخصص كعامل هام لزيادة إنتاجية العمل وإنما أشار بدلاً من ذلك إلى دور التقدم الفنى بصفه عامة، والذى عادة يصاحب عملية الاستثمار والتراكم الرأسمالى، كعامل حاسم لعملية النمو.

ومن الأفكار الهامة التى ظهرت مع هذا الاتجاه الفكرى أيضاً، الأفكار المتعلقة بالسلوك التنافسى والتوازن الديناميكى، ودور تناقص الغلة وعلاقتها بتراكم رأس المال العينى والبشرى والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان، ودور المنظم كقوة محركة للنمو من خلال خلق التوليفات الجديدة لعناصر الإنتاج ، وما يستتبع ذلك من تنمية منتجات جديدة، أو اكتشاف أسواق جديدة أو طرق جديدة للانتاج،وكذلك الأفكار الخاصة بدور القوة الاحتكارية كمحفز للتكنولوجيا المتقدمة والنمو الاقتصادى.

من العرض السابق يتضح أن الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية وما قبلها قد تطورت كثيرا واعتمدت فى ذلك على المجتمع والبيئة التى نشأت فيها. وعلى عكس سميث وريكاردو، فقد أنكر شومبيتر (Schumpeter, J. A, 1934) أن تكون الأرض هى المصدر الوحيد للثروة وأن ندرتها هى السبب الأساسي لتوقف أو تباطؤ النمو الاقتصادى فى المجتمع.

وقد انطلق فى رؤيته من افتراضية أن التطور أو النمو الاقتصادى فى المجتمع يمكن أن يحدث أيضا من خلال التغير الإيجابي النشط للاقتصاد، والذى عادة مايقوم به طبقة المنظمين فى المجتمع من أجل الحصول على الأرباح المحتملة والمصاحبة لهذا النشاط. وبناء" على ذلك فقد أشار شومبيتر إلى أن النمو الاقتصادى فى المجتمع لايحدث عادة فى شكل مستقر ومنتظم، وإنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الانتاج أو الأسواق...الخ ، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف أيضاً على المدة التى تبقى فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق.ومع ذلك فإن النمو الاقتصادى فى المجتمع قد يكون فى وقت ما كبيراً أو صغيراً، وقد يستغرق وقتاً طويلاً أو قصيراً طبقاً لطبيعة الاختراع أوالتجديد وأهميته بالنسبة للمجتمع.

فى النهاية نلاحظ أنه على الرغم من قدم المدة الزمنية واختلاف الظروف التى نشأت فيها النظرية الكلاسيكية(وما قبلها) ، إلا أن عناصر النمو التى اشتملت عليها هذه النظرية قد مثلت القواعد الأساسية لعناصر النمو فى الفترة الأخيرة.

١-١-٢ النظريات الحديثة ذات النمو الخارجى:

يتمثل القاسم المشترك الأعظم لهذه النظريات ، أو لهذا الاتجاه الفكرى ،فى أن النمو الاقتصادى لمجتمع ما يتحدد بعوامل خارجية" Exogenous" مثل معدل نمو السكان، ومعدل التقدم الفنى والطلب الكلى ...الخ ، وهى عوامل اعتبرتها هذه النظريات فى ذلك الوقت أنها لا تخضع لسيطرة المجتمع أو النظام الاقتصادى فيه. وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين فى هذه النظريات:

الاتجاه الأول: هارود-دومار:

استمد هذا الاتجاه الفكرى نظريته عن النمو من مصدرين أساسيين، الأول هو المزج النظرى لعناصر نظرية النمو مع عناصر التطور الاقتصادى وما يستتبعه ذلك من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند شومبيتر. أما المصدر الثانى، فيتمثل فى الأفكار الكينزية التى سادت

فى الفترة التى نشأ فيها هذا الاطار الفكرى. فالفكر الكينزى ، على عكس الكلاسيك الأوائلى ، قد أنكر قانون ساى وما يتضمنه من أن العرض يخلق الطلب عليه وأن الأسواق تعمل بكفاءة وجهاز الثمن قادر على إحداث التوازن اللحظى فى الأسواق.

وكما أن كينز ركز اهتماماته على الأجل القصير (Romer, P.M. 1994) ، وذلك بإشارته إلى تأثير الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة الإضافية فى الاستثمار، فإن نظرية هارود-دومار قد استكملت هذا التحليل بدراسة تأثير الزيادة فى الطاقة الانتاجية الناتجة عن زيادة رصيد رأس المال. وعليه، فقد تمت صياغة نظرية كينزية للنمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط.

افترضت نظرية هارود-دومار أن الناتج القومى فى المجتمع يتحدد بالطلب الفعلى بشقيه(الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) وأن الادخار يتساوى مع الاستثمار. وأن الادخار والاستثمار دالتان خطيتان متجانستان فى الدخل القومى.

كما أوضحت هذه النظرية أن تحقيق معدلات نمو مستقرة والوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن لايمكن أن يتركا لقوى العرض والطلب فى السوق،وإنما هناك ضرورة للتدخل النشط من جانب الحكومة بالتأثير فى جانب الطلب الكلى بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى. ومن أهم الأدوات التى يمكن استخدامها فى هذا المضمار، سياسة سعر الفائدة المنخفض والتى تؤدى فى الجانب الأهم منها إلى رفع معدل التراكم الرأسمالى وزيادة معامل رأس المال/الإنتاج ، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات النمو الاقتصادى، والوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

ويؤكد الاتجاه الفكرى الذى يمثله هارود ودومار على أن الاقتصاد الرأسمالى بطبيعته له مسار نمو متوازن، إلا إنه غير مستقر، ومن ثم فعلى الحكومة أن تحاول التأثير فى التغيرات المناسبة حتى تضمن وصول الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن. وفى الواقع تشير الخبرة العملية للاقتصادات الرأسمالية إلى أن كثير من هذه الاقتصادات قد مرت بفترات طويلة من النمو المتوازن وبدون حتى التدخل الحكومى. وهذا النوع من الممارسة قد شكل الحافز الرئيسى لتطوير نظرية النمو النيو كلاسيكية بالاعتماد على ما يسمى بنموذج النمو لسولو (Solow.R,١٩٥٦)